

إشكالية ممارسة الحقوق المعنوية للمؤلف في البيئة الرقمية

The problem of practicing the moral rights of the author in the digital environment

ديب كمال¹¹ جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، مخبر البحث حول فعالية القاعدة القانونية، Kamel.dib@univ-bejaia.dz

تاريخ النشر: 2020/06/ 22

تاريخ القبول: 2020/05/ 19

تاريخ الاستلام: 2020 /05/ 06

ملخص:

شهد العالم في العقود الأخيرة تقدم غير مسبوق في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال، وقد ترك هذا التقدم أثر بارزاً في مجالات الحياة المختلفة؛ ذلك أن زيادة الانتاج الفكري قد لازمه تطور هائل في وسائل نقل وتداول المصنفات وبذلك أصبحت هذه الأخيرة محل لتجارة مربحة استفاد منها المستنسخين على حساب المبدعين، وذلك بفضل استخدام الوسائل والتطبيقات التكنولوجية التي تمتاز بدقتها وقلة تكاليفها وسهولة استخدامها وتداولها.

وبما أن التكنولوجيا الرقمية قد مست كل القطاعات فإن الحقوق المعنوية للمؤلف لم تسلم من هذا التطور.

الكلمات المفتاحية: حقوق المؤلف، الحقوق المعنوية، البيئة الرقمية.

Abstract:

In the last decades the world has witnessed an unprecedented progress in the information and communication technologies field, and this progress has had a prominent impact in various areas of life.

This is because the increase in intellectual production has necessitated a tremendous development in the means of transferring and circulating works, and thus this latter has become a profitable trade place that has been benefited by cloners at the expense of the creators, thanks to the use of technological methods and application that are characterized by accuracy, low costs, ease of use and circulation.

Since digital technology has touched all sectors, the moral rights of the author also has not been spared from this development .

Keywords: Copyright, moral rights, digital environment.

مقدمة:

دخلت حقوق الملكية الأدبية والفنية حيز الاهتمام العالمي منذ أواخر القرن 19، وهي الحقبة التي شهدت ازدهار العلوم والفنون على حد سواء، حيث بدأ الاهتمام بقانون الملكية الفكرية من جهة وتطور مفهومه من جهة أخرى، وقد أدى التطور التكنولوجي المتسارع ولاسيما شبكة الأنترنت إلى التأثير على طريقة ابتكار المصنفات وكيفية الانتفاع بها ونشرها، بحيث تحولت الإبداعات الإنسانية التقليدية إلى لغة رقمية، إضافة إلى ذلك ظهور مصنفات أدبية وفنية جديدة لم تكن معروفة في السابق، فهذا التطور في مجال العلوم والفنون والآداب رافقه تطور في وسائل نقل الإنتاج الفكري مما أوجد مصنفات جديدة جديدة بالحمية كانت محل اهتمام ودراسة من قبل المختصين في مجال الملكية الفكرية.

ويواجه المؤلفون في البيئة الرقمية العديد من المشاكل من حيث سهولة الوصول إلى مصنفاتهم وسهولة استنساخها أيضا، وكذا عدم مواكبة التشريعات التقليدية للسرعة التي تتطور بها التكنولوجيا الحديثة، حيث ظهرت اعتداءات جديدة لم تكن معروفة من قبل كالقرصنة والانتحال والجريمة المعلوماتية، وقد مست هذه الاعتداءات الحقوق المعنوية للمؤلف بصفة مباشرة وألحقت أضرارا وخيمة بأصحابها بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة، الأمر الذي دفع بنا إلى البحث عن كيفية ممارستها في البيئة الرقمية.

وبعد موضوع ممارسة الحقوق المعنوية للمؤلف في البيئة الرقمية أحد مواضيع العصر الأكثر إثارة للجدل، فانتشار الأنترنت وسهولة استخدامها قد زاد من حدة الاعتداءات، لذلك كان لا بد من التفكير في حلول قانونية تماشى والتطور الجديد هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهذه الحقوق أضحت اليوم دافع لقوة اقتصادية هامة، وهي من أبرز محركات الاقتصاد العالمي الأمر الذي يستدعي حتما الوقوف عند سبل ممارستها خصوصا في البيئة الرقمية.

ولتناول هذا الموضوع نطرح الإشكالية التالية

كيف يمكن للمؤلف ممارسة حقوقه المعنوية في البيئة الرقمية؟ أو بعبارة أخرى ما هي العوائق التي تقف أما المؤلف في سبيل ممارسته لحقوقه المعنوية في البيئة الرقمية؟

للإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث استندنا للمنهج الوصفي نظرا لطبيعة الموضوع الذي يحتوي على جانب تقني يتمثل في البيئة الرقمية، وانتهجنا المنهج التحليلي نظرا للمشاكل التي تعرفها الحقوق المعنوية للمؤلف نتيجة الانتهاكات التي تعرفها في هذه البيئة.

وقد قسمنا خطة الدراسة إلى فكرتين أساسيتين

الفكرة الأولى: الصعوبات القانونية لممارسة الحقوق المعنوية للمؤلف في البيئة الرقمية

الفكرة الثانية: الصعوبات التقنية لممارسة الحقوق المعنوية للمؤلف في البيئة الرقمية

مع خاتمة هي عبارة عن إجابة عن الإشكالية المطروحة وقد بينا فيها النتائج المتوصل إليها وكذا الملاحظات المثارة بشأن الموضوع .

أولا. الصعوبات القانونية لممارسة الحقوق المعنوية للمؤلف في البيئة الرقمية

من المقرر أن الحقوق الذهنية ومنا حقوق المؤلف تتضمن جانبا معنويا قد يكون في الواقع هو العنصر الأبرز في هذه الحقوق ، ذلك أن هذه الأخيرة حينما تنشأ تكون مستندة في بدايتها للحق المعنوي وحده، وعندما يباشر المؤلف استغلال مصنفه يبدأ الحق المادي بالظهور إلى جانب الحق المعنوي، وتعرف الحقوق المعنوية بأنها: " سلطة يقررها القانون للمؤلف يتمكن من خلالها حماية شخصيته الأدبية والفنية من كل اعتداء قد يصيب مصنفه"⁽¹⁾،

1. الصعوبات الموضوعية لممارسة الحق المعنوي للمؤلف في البيئة الرقمية

تمتاز الحقوق المعنوية للمؤلف بعدة خصائص، إذ أنها حقوق لصيقة بشخصية المؤلف كما أنها حقوق مطلقة وغير قابلة للتصرف فيها أو الحجز عليها فضلا عن كونها حقوق دائمة ولا يمكن أن تتقادم، لكن وعلى الرغم من هذه الخصائص إلا أن ممارسة هذه الحقوق في البيئة الرقمية ليست أمرا هينا إذ أن هناك صعوبات قانونية تعيق ممارستها بسلاسة .

1.1: ممارسة حق الكشف وحق النسب في البيئة الرقمية:

ممارسة حق الكشف:

من الناحية القانونية للمؤلف وحده الحق في اختيار وقت ومكان إظهار مصنفه للجمهور⁽²⁾ ، ولكن من الناحية الواقعية فقد أدى ظهور تقنيات رقمية حديثة لنشر المصنفات إلى تعدد خيارات المؤلف في أساليب ممارسة هذا الحق، إذ أصبح بإمكانه إتاحة مصنفه للجمهور على دعائم ووسائط رقمية باستخدام الأجهزة الذكية أو أجهزة الحاسوب أو عبر استخدام الأنترنت، وعلى الرغم من فائدة هذه التقنيات إلا أنها انعكست سلبا على المؤلف بحيث لم يعد هو صاحب القرار الأول في تحديد موعد إتاحة المصنف للجمهور، إذ أجبر على التنازل على هذا الحق لصالح شركات النشر الإلكتروني وذلك لاعتبارات اقتصادية تسويقية تخدم هذه الشركات بالدرجة الأولى⁽³⁾ .

ممارسة حق المؤلف في نسبة مصنفه إليه:

والذي هو حق المؤلف في ذكر اسمه الشخصي أو العائلي أو المستعار على المصنف فإنه من الصعب ممارسته في البيئة الرقمية وذلك بسبب كثرة وتعدد الاعتداءات على هذا الحق، سواء بانتحال اسم المؤلف ونسبة المصنف إلى غير مؤلفه الحقيقي أو باقتطاف أجزاء منه ودمجه مع مصنف آخر دون ذكر اسمه وهو ما دفع البعض للتساؤل حول ما إذا كان حق المؤلف في نسبة مصنفه إليه مازال محتفظا بمعناه في البيئة الرقمية⁽⁴⁾ .

2.1: ممارسة حق السحب وحق احترام السلامة في البيئة الرقمية

ممارسة حق المؤلف في سحب مصنفه من التداول:

للمؤلف الحق في أي وقت بأن يضع حد لاستغلال مصنفه سواء من أجل تعديله أو سحبه نهائيا شريطة دفع تعويض عادل لصاحب حق الاستغلال⁽⁵⁾، لكن ربط هذا الحق بالبيئة الرقمية نتج عنه مصنفات رقمية تبث وتنتشر إلكترونيا عبر شبكات الويب، والمؤلف هو الوحيد القادر على تقييم موقفه من بقاء مصنفه أم لا، إما حفاظا على سمعته الأدبية والعلمية والفنية أو من أجل تطويره، أو لعدم مواكبته للعصر الحالي، وبالتالي له الحق في سحب مصنفه شريطة دفع تعويض لمن أسند إليه حق الاستغلال.

ومما تجدر الإشارة إليه أن ممارسة هذا الحق في البيئة الرقمية شبه مستحيل وذلك لكون النشر الإلكتروني سهل عملية الاستنساخ وتداول المصنفات بسهولة وسرعة، فعلى سبيل المثال فإن وسائل التواصل الاجتماعي تسهل عملية تداول الملفات ومشاركتها مع الغير ونشرها في مجموعات تضم ملايين الأشخاص وبالتالي فلا يمكن الحديث عن ممارسة حق السحب في حالات كهذه.

ممارسة حق احترام سلامة المصنف:

فيما يتعلق بهذا الحق فإنه يصعب تجسيد هذا الحق في ظل التقنيات الحديثة من تفاعل وربط ووصلات ومن أمثلة ذلك ترقيم المصنفات السمعية البصرية بغرض نشرها عبر الأنترنت، إذ لا يخرج المصنف بعد ترقيمه بنفس الدقة التي وضعها المؤلف وذلك بسبب صعوبة تخزين هذا النوع من المصنفات وهو ما يؤثر سلبا على حق المؤلف في احترام المصنف بإظهاره بدرجة أقل من درجة المصنف الأصلي⁽⁶⁾.

2. الصعوبات القانونية الأخرى التي تعيق ممارسة الحق المعنوي في البيئة الرقمية

إضافة إلى الصعوبات الموضوعية المتعلقة بالحقوق المعنوية هناك صعوبات قانونية أخرى تتمثل في القيود والاستثناءات المفروضة على المؤلف، وكذا صعوبات تتعلق بتحديد المسؤولية.

1.2: القيود والاستثناءات الواردة على حقوق المؤلف كعائق أمام ممارسة الحقوق المعنوية في البيئة الرقمية

أقر المشرع الجزائري جملة من القيود والاستثناءات الواردة على حقوق المؤلف والتي وضعت كضمان لتحقيق التوازن بين مصلحة المؤلف في استغلال مصنفه والحصول على عائد مالي منه لضمان مواصلة البحث والتطوير وبين مصلحة المجتمع في العلم والمعرفة.

وقد أورد المشرع الجزائري في الفصل الثاني من الباب الثاني من أمر 03-05⁽⁷⁾ هذه القيود والاستثناءات، حيث يمكن استنساخ أي مصنف أدبي أو فني أنتج في شكل مطبوع أو سمعي أو بصري أو بأي شكل آخر ودون إذن من المؤلف في حالات البحث العلمي، الترجمة، الاقتباس، أو الاستعمال الشخصي أو

العائلي أو بغرض المحاكاة أو تمثيل المصنف هزليا أو برسم كاريكاتوري أو بغرض الاستشهاد أو تمثيل المصنف أو أدائه داخل الدائرة العائلية أو المؤسسة التعليمية أو استنساخه من قبل المكتبة أو مراكز الحفظ (الأرشيف) أو لغرض عرضه إعلاميا.

وعليه فإنه يمكن لأي شخص طبيعي ومن أجل استعماله الشخصي أو الخاص أو أن ينسخ أو يسجل أو يصور نسخة واحدة من أي عمل محمي بموجب هذا القانون، وذلك دون الحاجة لموافقة المؤلف ودون دفع أي تعويض له بشرط أن يكون العمل المراد استنساخه قد نشر بشكل شرعي⁽⁸⁾.

لقد ساعدت البيئة الرقمية من خلال تقنياتها الفعالة للحماية في الانتقال من الاستثناء القانوني المكرس وطنيا ودوليا إلى الاستثناء التقني للحق، وذلك من خلال وضع حد لاحتكار الوسيط وتقييد مطلق للناسر لإدخال بعض التعديلات غير الجوهرية على المصنف الرقمي وفق ما تستوجبه ضرورات الصناعة في القطاع المعلوماتي⁽⁹⁾.

ومن هذا المنطلق فإن منح المؤلف الحق في الاستثناء بمفهومه الواسع سيؤدي إلى الحماية الدقيقة والمشددة وهو ما يعني القضاء على القيود والاستثناءات التي كرس قانونا خدمة للصالح العام.

2.2: صعوبات قانونية متعلقة بتحديد المسؤولية:

إن تحديد المسؤولية الناشئة عن استخدام شبكة الأنترنت لانتهاك الحق المعنوي للمؤلف ومحاولة حصر المساهمين في الفضاء الرقمي من المسائل التي تثير العديد من الصعوبات كونها ترتبط بشبكة واحدة تضم دول بحدود مختلفة، وبالتالي فقد تنشأ المسؤولية العقدية لمستخدم الأنترنت من أجل الإخلال بالتزاماته التعاقدية، سواء تلك التي تربطه بصاحب الحق أو مع القائمين على شبكة الأنترنت ووسطائها أو غيرهم حسب الحالة بشرط وجود عقد صحيح، أما فيما يتعلق بالمسؤولية التقصيرية في البيئة الرقمية فهي لا تختلف عن نظيرتها في البيئة التقليدية إلا في عنصر واحد وهو الخطأ الذي هو ارتكاب أي فعل مخالف للقانون عبر شبكة الأنترنت كانتهاك حق المؤلف بنسبة مصنف أصلي إلى غير مؤلفه الحقيقي⁽¹⁰⁾.

لقد أشار المشرع الجزائري من خلال المادة 2 من قانون 04-09⁽¹¹⁾ إلى تعريف مقدم الخدمات بأنه أي كيان عام أو خاص يقدم لمستهلمي خدماته القدرة على الاتصال بواسطة منظومة معلوماتية و/أو نظام للاتصالات، وأي كيان يقوم بمعالجة أو تخزين معطيات معلوماتي لفائدة خدمة الاتصال المذكورة أو لمستهلميها، وما يلاحظ أن المشرع وسع في تعريفه ليشمل مقدم الخدمات ومتعهد الإيواء معا. وقد حددت المادة 12 من هذا القانون التزامات مزودي خدمات الأنترنت وما يلاحظ على هذا القانون أنه أقحم مزودي خدمات الأنترنت في تحمل المسؤولية في حالة الاعتداء على الحقوق المعنوية للمؤلف.

لكن تطبيق القواعد العامة للمسؤولية المدنية والجزائية على مزودي خدمات الأنترنت ووسطائها يثير العديد من الصعوبات لذلك يتعين على المشرع التدخل لتحديد التزامات كل طرف على حدة في واقع افتراضي يخرج في الغالب عن السيطرة الكاملة للوسطاء⁽¹²⁾.

ثانيا. الصعوبات التقنية لممارسة الحقوق المعنوية للمؤلف في البيئة الرقمية

أتاحت الشبكة الرقمية كما هائلا من المصنفات الأدبية والفنية بمختلف أنواعها وصيغها، وقد أصبح من السهل تسويق هذه المصنفات وبأقل التكاليف؛ إضافة إلى سرعة توصيلها للجمهور ودون الحاجة للمرور على دور النشر، لكن وبمقابل ذلك قد أتاحت البيئة الرقمية سرعة وسهولة الاستنساخ والتوزيع؛ وهو ما انعكس سلبا على المؤلف وذلك بسبب تقنيات تحميل وتخزين الإبداعات الفكرية التي أضحت سهلة الاقتناء فضلا عن كونها متاحة على الخط وبالمجان، وعليه فالبيئة الرقمية وقفت كعائق أمام المؤلف لممارسة حقوقه المعنوية وذلك بفضل الصعوبات المرتبطة بالبيئة الرقمية وتقنياتها، وكذا الصعوبات المرتبطة بالتعدي على الحقوق المعنوية في البيئة الرقمية.

1: الصعوبات المرتبطة بالبيئة الرقمية وتقنياتها

أفرزت البيئة الرقمية تحديات عديدة واجهت المؤلف في سبيل ممارسته لحقوقه المعنوية، ومن هذه الصعوبات ما يتعلق باستغلال المصنف في حد ذاته، أو ما يتعلق بتقنيات البيئة الرقمية في حد ذاتها.

1.1: الصعوبات المرتبطة باستغلال المصنف

أتاحت البيئة الرقمية للمؤلف مجالا واسعا لنشر إبداعاته وإيصالها للجمهور على نطاق واسع وخلال فترة زمنية قياسية دون الحاجة للتعاقد مع دور النشر والتوزيع، وبالتالي يمكنه ممارسة حقوقه الأدبية والمالية بحرية مطلقة.

وعلى اعتبار أن الأنترنت هي وسيلة للاتصال تتيح حرية تبادل ونقل المعلومات والبيانات بكافة صورها سواء كانت مكتوبة أو مرئية أو مسموعة أو غير ذلك، كما أضحت ليست مجرد صفحات للمعلومات فقط بل مكان للتسوق والأعمال والخدمات وفضاء غير متناه للمؤلفات والأبحاث، كما أصبح يتضمن الإعلان التجاري لحقوق المؤلف والبت المرئي والتسجيل الصوتي لذلك أصبح هناك مجال واسع للتساؤل عن مدى القدرة على حماية الحقوق المعنوية للمؤلف في ظل البيئة الرقمية⁽¹³⁾.

لقد تعرض مفهوم النشر الإلكتروني لشدة وجذب بين مُوسَّع ومُضَيَّق، فيقصره بعضهم على "نشر المعلومات التقليدية الورقية عبر تقنيات جديدة تستخدم الحاسبات الآلية وبرامج النشر الإلكترونية في طباعة المعلومات وتوزيعها ونشرها، وثمة من يتوسع به، فيرى أن النشر الإلكتروني يعني "إتاحة النصوص في أي شكل يستخدم الحاسب الآلي، مثلا الأقراص والأشرطة أو عبر الانترنت، ويرى فيه آخرون نشر وسائل أوعية المعلومات غير الورقية، مثل الأفلام كالمصغرات وغيرها وقد يوسعه بعضهم ليشمل إنتاج

وإدارة وتوزيع المعلومات أيضاً، فيعرفه بأنه استخدام الأجهزة الإلكترونية في مجالات إنتاج وإدارة وتوزيع المعلومات بغرض استخدامها في مجالات شتى، وهو يماثل النشر بالأساليب التقليدية الورقية، إلا أن المادة العلمية تُسجل على وسائط ممغنطة أو من خلال شبكة كمبيوتر كشبكة الانترنت الدولية في حين يرى بعضهم أن النشر الإلكتروني هو إتاحة الأعمال الفنية أو الأدبية للجمهور للاطلاع عليها أو شرائها والاستفادة منها عن طريق الأقراص الممغنطة أو المدمجة أو من خلال شبكة الانترنت الدولية⁽¹⁴⁾.

ومصنفات النشر الإلكتروني سواء كانت إلكترونية الأصل أو معالجة إلكترونيا فلا جدال في كونها خلق فكري ابتكاري محمي بقواعد حق المؤلف، وبالتالي فهي تستوجب ضرورة حمايتها ضد كل اعتداء يقع عبر البيئة الرقمية خصوصا عملية النشر غير المشروع وبقية أفعال القرصنة الفكرية⁽¹⁵⁾.

إن عملية النشر الإلكتروني لأي حق من الحقوق المادية أو المعنوية للمؤلف دون إذن من صاحبها أو من له الحق عليها سواء عن طريق سواء عن طريق نسخها أو تعديلها على جهاز كمبيوتر أو قرص مضغوط أو أي جهاز آخر أو تنزيل أي جزء من المصنف الرقمي أو طباعته يعد صورة من صور الاستغلال غير المشروع لحقوق الملكية الفكرية الرقمية⁽¹⁶⁾.

لكن وعلى الرغم من امتيازات النشر الإلكتروني لحقوق الملكية الأدبية والفنية فإنه يلاحظ تلاشي سلطات المؤلف الأدبية مقابل المصالح المادية لشركات ودور النشر الإلكتروني، وذلك من خلال تحكمها في سلطة المؤلف في الكشف عن مصنفه أو سحبه من التداول، وبالتالي يبقى المؤلف طرف ضعيف في هذه العلاقة وهو ما يمكن معه القول بأن نشر المؤلف لمصنفه في البيئة الرقمية يبقى يثير صعوبات تقنية في مجال ممارسة الحق الأدبي تتعلق باستحالة الرقابة على المصنف بعد الكشف عليه⁽¹⁷⁾.

تعد قضية حماية الحقوق المعنوية في البيئة الرقمية أو عبر الوسائل الإلكترونية من أهم المسائل المستحدثة بخصوص موضوع الملكية الفكرية في وقتنا الحاضر، نظرا لما يلحق بها من تعدد وسرقات وانتهاكات يومية وسريعة ومتكررة نظرا للطبيعة العالمية للبيئة الرقمية التي تشكل إيجابية كبيرة لانتشار المؤلفات والمصنفات، ولكن في الوقت نفسه تشكل الخطر الأكبر على الحقوق المعنوية للمؤلف بسبب صعوبة السيطرة عليها.

2.1: الصعوبات المتعلقة بتقنيات البيئة الرقمية

مواكبة للتطور التكنولوجي المذهل في عالم البيئة الرقمية وما نتج عنه من سهولة نشر حقوق المؤلف وتوسعت معه مسألة الاعتداء على الحقوق المعنوية للمؤلف؛ فقد أفرزت البيئة الرقمية ميكانيزمات ومفاهيم حديثة ومتطورة أثرت على الحق المعنوي للمؤلف سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ومن بين هذه الإفرازات:

• الرقمنة:

تعرف الرقمنة بأنها لغة تقنية خاصة تعرف باللغة الثنائية أو المزدوجة للرقمين واحد وصفر (1.0) والتي يمكن من خلالها تحويل أية رسالة إلكترونية إلى رقمين واحد وصفر، وذلك بغض النظر عن الوعاء الذي يحملها سواء كانت نصوص أو أصوات أو صور ثابتة أو متحركة⁽¹⁸⁾.
فرقمنة المصنفات هي نتيجة لتحويل النص من لغة الأحرف إلى لغة الأرقام، ويلعب التقييم دور هام بالنسبة لحقوق المؤلف كونه وسيلة إشهار هامة تسهل الاطلاع على المصنف من كل أنحاء العالم.
وللتقييم نوعان:

• التقييم البسيط:

وهو تحويل المصنفات من الدعامة التقليدية إلى الدعامة الرقمية كتحويل كتاب من الدعامة الورقية إلى دعامة رقمية، ليصبح بذلك كتاب إلكتروني منشور على شبكة الأنترنت.
• التقييم المتفاعل:

وهو إعادة إظهار مصنفات سابقة الوجود في شكل رقمي بصورة معدلة بحيث لم تعد كما كانت من قبل، يعتبر المصنف المتعدد الوسائط أبرز مثال على هذا النوع من النشر أين يتم الدمج بين عدة مصنفات في مصنف واحد يضم نصوص وأصوات وصور.
وبما أن الرقمنة تشكلت اعتداء على الحقوق المادية للمؤلف فإن الحقوق المعنوية لم تسلم هي الأخرى من الاعتداء، ذلك أن تقييم المصنف سواء من قبل شركات النشر الإلكتروني أو من قبل الغير دون إذن من المؤلف يشكل مساسا بالحقوق المعنوية للمؤلف، ومن جهة أخرى تشكل الرقمنة مساسا بروح المصنف الفكري من خلال نقله من البيئة التقليدية إلى البيئة الرقمية التي تتسم باللامحدودية وانعدام الضوابط⁽¹⁹⁾.

• التفاعل:

وهو يعني تفاعل وتناسق المواد المنشورة إلكترونياً مع بعضها البعض بصفة آنية من خلال إرسال تعليق للمؤلف أو الناشر عبر البريد الإلكتروني يتضمن تعليقا أو نقدا أو تصويتا، وتتيح هذه الخاصية لصاحب حق الملكية الأدبية والفنية رؤية كل الأفعال التي أحدثتها أعماله من خلال تعليقات متابعيه⁽²⁰⁾.

وإذا كان التفاعل من أهم التقنيات التي تساعد في تقريب المؤلف من المتلقي (الجمهور) إلا أنه أثار العديد من الصعوبات في مجال ممارسة الحق المعنوي للمؤلف، وذلك من خلال إضافة مواد تفاعلية من أصوات وصور أو من خلال التركيبات أو التحويرات أو من خلال الربط بمواقع أخرى، وهو ما يؤدي إلى انتقاص من الحق في احترام سلامة المصنف وأبوته.

• الربط:

وهو وسيلة للولوج إلى معلومات مرتبطة بكلمة معروضة على الشاشة من خلال النقر على هذه الكلمة تحليلنا إلى مواقع أخرى أو معلومات أخرى، ومن مميزات الربط أنه وسيلة للتوسع في مجالات المعرفة حيث تسهل على الباحث عملية البحث وتوفر له الوقت والجهد، ولكن بالمقابل يشكل مساسا بالحقوق المعنوية للمؤلف وخصوصا سلامة المصنف وروحه التي ابتغها المؤلف وذلك بفضل ربط المصنف بمواقع قد لا تتماشى وقناعات المؤلف أو من خلال ربط المصنف بصفحات يكون المرور عليها بصفة ثانوية دون المرور عبر الصفحة الرئيسية⁽²¹⁾.

2: صعوبات مرتبطة بالتعدي على الحقوق المعنوية في البيئة الرقمية

أتاحت البيئة الرقمية صعوبات جمة تعيق ممارسة الحقوق المعنوية للمؤلف، ومن هذه الصعوبات كثرة الاعتداءات الرقمية التي منعت المؤلف ليس من ممارسة حقوقه المعنوية فحسب بل وضعت في موقف لا يمكن معه ممارسة الحقوق المادية ولا المعنوية ولا حتى التعويض عن الضرر المالي أو المعنوي، ومن هذه الصعوبات ما يتعلق بالجريمة في حد ذاتها، أو ما يتعلق بتحديد القانون الواجب التطبيق.

1.2: الصعوبات المتعلقة بالجريمة:

أ. صعوبة اكتشاف الاعتداء وإثباته: يتم الاعتداء على الحقوق المعنوية في البيئة الرقمية بصورة خفية بحيث لا يلاحظها المجني عليه، وقد لا يعلم حتى بوقوعها، فالجاني لا يترك أي أثر للجريمة إذ لا وجود لجثة ولا دم⁽²²⁾.

كما تشكل طبيعة الدليل الرقمي عائقا في اكتشاف الاعتداء، ذلك أن الدليل الرقمي يكون في شكل مجالات مغناطيسية لا يمكن أن تدرك بالحواس الطبيعية، فهي نابعة من العالم الافتراضي المبني على الكيفية المعنوية غير الملموسة ضمن مكون رقمي في شكل مختلط وذلك لعدم إمكانية وجود فرز ذاتي في إطار التخزين الرقمي⁽²³⁾.

ب. صعوبة تعيين الجاني والقبض عليه: حيث عادة ما يتخذ الجناة أسماء مستعارة يرتكبون بها جرائمهم، أو يرتكبون جرائمهم في أماكن عمومية لا تطلب توثيق لشخصية المستخدم، كما أنه في حالة تعيين الجاني فإنه يصعب القبض عليه على اعتبار أن جرائم البيئة الرقمية هي جرائم عابرة للحدود وبالتالي فالقوانين الوطنية عاجزة على توقيع العقاب على الجاني نظرا لتقيدها بمبدأ إقليمية القوانين.

وما يلاحظ في هذه المسألة أنه من الصعب تحديد نطاق ضحايا الاعتداء على وجه الدقة، وذلك يرجع إلى أن هؤلاء لا يعلمون شيئا عن وقوع الاعتداء إلا بعد زمن طويل وفي هذه الحالة يرون أنه من الحكمة عدم التبليغ عنها، وبالتالي لا يحبز أكثرهم أن يعترف بأن حقوقه قد انتهكت وهذا السلوك يعد حافز للمعتدين لمواصلة اعتداءاتهم⁽²⁴⁾.

ج . نقص خبرة سلطات الإستدلال والتحقيق: حيث تواجه السلطات (خصوصا في العالم العربي) صعوبة في استخلاص الدليل في هذا النوع من الجرائم، ويرجع ذلك لنقص الخبرة لدى رجال الضبط القضائي وأجهزة الأمن بصفة عامة، بالإضافة الى عدم وجود قضاء متخصص في الجرائم المعلوماتية وصعوبة السيطرة على المشتركين ووجود بعض المواقع عبر شبكة الأنترنت تسهل إرسال الرسائل دون تحديد اسم المرسل⁽²⁵⁾.

ومما يزيد الطين بلة هو افتقار البيئة الرقمية لأساليب الرقابة وضوابط التدقيق والمراجعة، فضلا عن ما تصادفه الجهات المختصة من صعوبات في التحري عن الاعتداء على حق المؤلف العابرة للحدود لا سيما بعد انتشار شبكة الأنترنت، وبالتالي فكثيرا ما تفشل جهات التحقيق في جمع الأدلة الإلكترونية، بل إن المحقق قد يدمر الدليل الرقمي بخطأ منه أو بالتعامل الفني الخاطئ معه⁽²⁶⁾.

2.2: الصعوبات المتعلقة بتحديد القانون الواجب التطبيق

مع انتشار الأقمار الصناعية والأنترنت ظهرت وسائل جديدة لنشر الفكر الإنساني حيث أصبح من السهل نقل حقوق الملكية الأدبية والفنية من إقليم دولة الى إقليم دولة أخرى، وقد يحدث ذلك دون الحصول على إذن من أصحاب هذه الحقوق، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى نشوب نزاع دولي يصعب معه تحديد القانون الواجب التطبيق⁽²⁷⁾.

وتأتي مسألة تحديد القانون الواجب التطبيق على الملكية الفكرية على قمة المسائل الصعبة في القانون الدولي الخاص، وتزداد صعوبة تحديد القانون الواجب التطبيق في حالة ما إذا استعملت الحقوق المادية لأصحاب الملكية الأدبية والفنية عن طريق النشر الإلكتروني، بحيث تصبح الإبداعات الأدبية والفنية متاحة عبر كافة أرجاء المعمورة، وبالتالي تثور مسألة تحديد القانون الواجب التطبيق وقد اقترح الفقه ثلاثة حلول لمعالجة هذا المشكل وتتمثل فيما يلي:

أ . تطبيق قانون بلد الأصل: وهو البلد الذي تمت فيه أول عملية نشر للمصنف أو الأداء على اعتبار أن المكان الذي نشر فيه المصنف لأول مرة هو الذي يعطي قيمة ذاتية للمصنف.

ب . تطبيق قانون بلد طلب الحماية: حسب هذا الرأي فإذا كان المصنف غير منشور وجب الاعتداد بقانون البلد الذي يطلب فيه المؤلف حماية مصنفه داخله⁽²⁸⁾.

ج . تطبيق القانون الشخصي للمؤلف: وهو قانون الدولة التي يحمل المؤلف جنسيتها، باعتبار أن المصنف هو نتاج الفكر وهذا الأخير هو من الأمور اللصيقة بشخصية المؤلف وبالتالي فإن خير قانون ينبغي تطبيقه هو قانون جنسية المؤلف⁽²⁹⁾.

إن حل مشكل تنازع القوانين يتمثل في أن يطبق على حماية الحقوق الذهنية بالنسبة للمصنفات والأداءات التي تنشر بواسطة الحاسب الآلي نفس القانون الذي يطبق على الأعمال المنشورة عبر الأقمار الصناعية⁽³⁰⁾.

تجدر الإشارة إلى أن اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية وضعت في المادة 03 منها معايير لحماية حق المؤلف وأهمها معيار الجنسية ومعيار الإقامة، لكن رغم ذلك فقد نتصادف ببعض الحالات التي لا يمكن فيها تطبيق هذين المعيارين كحالة وقوع اعتداء على مصنف في دولة ليست طرف في اتفاقية برن، وبالتالي في هذه الحالة فلا مفر من الرجوع إلى القواعد العامة لتنازع القوانين.

إن مشكلة تنازع القوانين تضاف إليها مشكلة تنازع الاختصاص، أي تحديد المحكمة المختصة بالنظر في النزاع، فالمشرع الجزائري اعتبر أن المحكمة المختصة بحل نزاعات الملكية الأدبية والفنية هي المحكمة التي يقع عبر إقليمها الاعتداء، في حين أن الاعتداء على هذه الحقوق عبر شبكة الأنترنت لا يعرف مكان ولا زمان، ذلك أن شبكة الأنترنت قضت على الحدود الإقليمية للدول.

إن الصعوبات التي أنتجتها شبكة الأنترنت دفعت بالبعض إلى القول بأن الحقوق المعنوية للمؤلف غير مضمونة في البيئة الرقمية، ذلك أن مراقبة استعمال المصنفات والأداءات والتسجيلات عبرها مهمة جد صعبة، وبالتالي يمكن تأكيد عدم إمكانية احترام هذه الحقوق عبرها⁽³¹⁾.

خاتمة:

إن ربط حقوق الملكية الأدبية والفنية بشبكة الأنترنت نتج عنه انتقال هذه الحقوق من صيغتها العادية القائمة على النشر التقليدي إلى صورة جديدة أساسها النشر الإلكتروني وظهور ما يسمى بالمصنفات الرقمية.

ويشترط لحماية هذه الحقوق عبر شبكة الأنترنت نفس الشروط المطلوبة لحمايتها في البيئة التقليدية من أصالة وتجسيد مادي، كما أن البيئة الرقمية تمنح للمؤلف نفس الحقوق التي تمنحها البيئة التقليدية، غير أنه ونتيجة للتطور التكنولوجي الهائل الذي سهل عملية نشر ونقل الإبداعات الأدبية والفنية ظهرت جرائم حديثة لم تكن معروفة في السابق طالت كل المصنفات المنشورة عبر شبكة الأنترنت وخلفت صعوبة بالغة من حيث صعوبة اكتشافها ومكافحتها والتحقيق فيها والقبض على مرتكبيها.

ونظرا للأهمية المتزايدة للحقوق المعنوية للمؤلف في البيئة الرقمية فقد أبرمت العديد من الاتفاقيات الدولية الرامية لحماية هذه الحقوق من الاعتداءات الواقعة عليها، غير أن ما يميز هذه الاتفاقيات أنها ذات طابع عام أي أنها وضعت لحماية هذه الحقوق بصفة عامة بغض النظر عن البيئة التي توجد فيها، لكن ازدياد التطور والتقدم التكنولوجي وانتشار وسائل النشر والنسخ وكثرة الاعتداءات أضحت هذه الاتفاقيات عاجزة على توفير الحماية الملائمة في البيئة الرقمية، ومن ثم برزت الحاجة لاتفاقيات أخرى تتماشى والتطور التكنولوجي، ونتيجة لذلك أبرمت عدة اتفاقيات لحماية هذه الحقوق في البيئة الرقمية.

أما على الصعيد الوطني فعلى الرغم من أن الأمر 03-05 نص صراحة على حماية برامج الحاسوب وقواعد البيانات والتي تعتبر من أهم المصنفات الحديثة، إلا أن هذا الأمر لم ينظم بصفة مفصلة المسائل الأساسية المتعلقة بالحقوق المعنوية في البيئة الرقمية، وبالتالي فنظرا لغياب قانون خاص بحمايتها عبر شبكة الأنترنت أو بعبارة أخرى نظرا لغياب ما يعرف بقانون الملكية الفكرية الرقمية فإن هذه الحقوق تظل خاضعة للحماية وفق الوسائل التقليدية المنصوص عليها في الأمر 03-05.

غير أن تطبيق هذه الوسائل على الاعتداءات المرتكبة في البيئة الرقمية أثار صعوبات عديدة منها مشكلة تنازع القوانين وتحديد القانون الواجب التطبيق، وكذا مشكلة تحديد المحكمة المختصة وغيرها من المشاكل الأخرى، كما أثارت شبكة الأنترنت تحديات قانونية وفنية بشأن آليات مباشرة إجراءات التفتيش والضبط والتعامل مع الأدلة الرقمية المتعلقة بهذه الجرائم.

وأمام كثرة الصعوبات والتحديات التي طرحتها شبكة الأنترنت وعجز الوسائل القانونية الدولية والوطنية على توفير الحماية الفعالة للحقوق المعنوية للمؤلف في البيئة الرقمية اضطر أصحاب هذه الحقوق للبحث عن وسائل أخرى لحماية إبداعاتهم فكانت الحماية عن طريق الوسائل التقنية خير بديل حيث وفرت لهم الحماية المنشودة وسهلت عليهم استغلال إبداعاتهم كما يشاؤون.

لكن وعلى الرغم من أن الحماية التقنية قد انعكست إيجابا على المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة إلا أنها انعكست سلبا على مصلحة المجتمع كونها تعيق الوصول إلى المصنفات بما في ذلك تلك الواقعة في الملك العام، كما أن هذه الحماية تمنع من ممارسة الاستثناءات المعترف بها قانونا والتي وضعت ضمانا لتحقيق التوازن بين مصلحة المؤلف ومصلحة المجتمع في العلم والمعرفة.

وأمام غياب أي تشريع وطني - في الجزائر - يرسم بوضوح معالم وحدود الحماية الوطنية و التقنية تبقى مسألة ممارسة الحقوق المعنوية للمؤلف في البيئة الرقمية من المسائل الشائكة التي أفرزتها التكنولوجيا الحديثة والتي تبحث عن حل نهائي وعادل، لذلك يمكن القول بأن البيئة الرقمية تعتبر بيئة غير آمنة نظرا لخطورتها على أصحاب حقوق الملكية الأدبية والفنية من جهة والمجتمع من جهة أخرى ذلك أن قوانين حماية الملكية الفكرية التقليدية لم تعد قابلة للتطبيق في البيئة الرقمية الأمر الذي يستلزم ضرورة وضع تشريعات أخرى تتماشى والتطور التكنولوجي الحاصل.

هوامش:

¹ - ETIENNE DESHOULIERES, le droit moral de l'auteur sur les œuvres numériques, mémoire de master, (université panthéon-assas, paris 2, 2005-2006), p 13.

² - MIREILLE BUYDENS, droit d'auteur et internet, bureau des affaires scientifiques, techniques et culturelles, sstc, Europe, p 21.

- ³ .رامي إبراهيم حسن الزواهرة، النشر الرقمي للمصنفات وأثره على الحقوق الأدبية والمالية للمؤلف، (دار وائل للنشر، عمان)، الطبعة الأولى، 2013، ص 337.
- ⁴ . بومعزة سمية، حقوق المؤلف في النطاقين التقليدي والرقمي في ظل التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2016، ص 61.
- ⁵ – ETIENNE DESHOULIERES, op.cit. p 29.
- ⁶ .رامي إبراهيم حسن الزواهرة، مرجع سابق، ص 431.
- ⁷ . أمر 05-03 مؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، جريدة رسمية عدد 44 مؤرخة في 24 جويلية 2003.
- ⁸ . غسان رباح، حماية الملكية الفكرية والفنية الجديدة، منشورات الحلبي الحقوقية، (بيروت، ط3، 2016)، ص 57.
- ⁹ . حداد فضيلة، الحق المعنوي للمؤلف في التشريع الجزائري وتحدياته في البيئة الرقمية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2016، ص 107.
- ¹⁰ . شدى عبد جمعة موسى الربيعي، التأمين على مخاطر انتهاك حقوق الملكية الفكرية الرقمية، دار الجامعة الجديدة، (الاسكندرية، 2019)، ص 187.
- ¹¹ . قانون 04-09 مؤرخ في 05/08/2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، عدد 47 الصادرة في 2009/08/16.
- ¹² . حداد فضيلة، مرجع سابق، ص 114.
- ¹³ . كريم كارم عبد السلام أبودينا، حماية حقوق المؤلف عبر الأنترنت، دار الجامعة الجديدة، (الاسكندرية، 2019)، ص 169، 170.
- ¹⁴ . محمد سعيد عبد الله الشيايب، النظام القانوني للنشر الإلكتروني، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 42، العدد 2، 2015، ص 640.
- ¹⁵ . علي عادل إسماعيل، الجرائم الماسة بحقوق الملكية الفكرية الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، (بيروت، الطبعة الأولى، 2017)، ص 208.
- ¹⁶ . رشا معاوية حاج إبراهيم، استغلال الملكية الفكرية بالوسائل الإلكترونية، ورقة عمل، مؤتمر حماية حقوق الملكية الفكرية في فلسطين . التحديات والآفاق . جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009، ص 3.
- ¹⁷ . حداد فضيلة، مرجع سابق، ص 98.
- ¹⁸ . كوثر مازوني، قانون الملكية الفكرية في مواجهة التكنولوجيا الحديثة . التجربة الجزائرية . دار هوم، (بوزريعة، 2016)، ص 29.
- ¹⁹ . حداد فضيلة، مرجع سابق، ص 101.
- ²⁰ . مليكة عطوي، الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية على شبكة الأنترنت، أطروحة دكتوراه، كلية الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 1، 2009، 2010، ص 136.

- ²¹ . حداد فضيلة، نفس المرجع أعلاه، ص 104، 103.
- ²² . محمد بن فريدة ، الإثبات الجنائي للجرائم المعلوماتية بالأدلة الرقمية ، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، سعيد حمدين، جامعة الجزائر 1، 07/12/2015 ص 59.
- ²³ . سوفالو أمال، حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر 1، 2016-2017، ص 288.
- ²⁴ . فتوح الشادي و . عفيفي كامل عفيفي، جرائم الكمبيوتر وحقوق المؤلف والمصنفات الفنية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، (بيروت، الطبعة الثانية، 2007)، ص 47.
- ²⁵ . عبد الفتاح بيومي حجازي، الدليل الجنائي والتزوير في جرائم الكمبيوتر والأنترنيت، دار الكتب القانونية، (مصر، 2005)، ص 81.
- ²⁶ . سوفالو أمال، مرجع سابق، ص 291.
- ²⁷ . صلاح الدين جمال الدين، حماية حق المؤلف في ضوء استخدام البث الفضائي للبرامج بالأقمار الصناعية . مشكلة تنازع القوانين . دار الفكر الجامعي . (الإسكندرية، مصر، 2006)، ص 7، 8.
- ²⁸ . عامر محمود الكسواني، القانون الواجب التطبيق على مسائل الملكية الفكرية، دار وائل، (عمان، الأردن، الطبعة الأولى)، 2010، ص 418.
- ²⁹ . عامر محمود الكسواني، مرجع سابق ، ص 419.
- ³⁰ . كوثر مازوني ، مرجع سابق، ص 144.
- ³¹ . ANDRE LUCAS , le piratage sur internet, séminaire national de l'OMPI sur la contrefaçon et le piratage dans le domaine audiovisuel , organisé par l'OMPI en coopération avec le bureau marocain du droit d'auteur, Rabat le 05 et 06 avril 2005, [www.wipo.int/ da/rba/05/12](http://www.wipo.int/da/rba/05/12) , date de téléchargement : le 20/06/2016 , 15 :30.

. قائمة المراجع:

أولاً: المصادر

- . أمر 05-03 مؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، جريدة رسمية عدد 44 مؤرخة في 24 جويلية 2003.
- . قانون 04-09 مؤرخ في 05/08/2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، عدد 47 الصادرة في 16/08/2009.

ثانياً: المراجع

1. المراجع باللغة العربية

1. الكتب

- ✓ رامي إبراهيم حسن الزواهره، النشر الرقمي للمصنفات وأثره على الحقوق الأدبية والمالية للمؤلف، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2013.
- ✓ شدى عبد جمعة موسى الربيعي، التأمين على مخاطر انتهاك حقوق الملكية الفكرية الرقمية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2019.
- ✓ صلاح الدين جمال الدين، حماية حق المؤلف في ضوء استخدام البث الفضائي للبرامج بالأقمار الصناعية. مشكلة تنازع القوانين. دار الفكر الجامعي. الإسكندرية، مصر، 2006.
- ✓ عامر محمود الكسواني، القانون الواجب التطبيق على مسائل الملكية الفكرية، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010..
- ✓ عبد الفتاح بيومي حجازي، الدليل الجنائي والتزوير في جرائم الكمبيوتر والانترنت، دار الكتب القانونية، مصر، 2005.
- ✓ علي عادل إسماعيل، الجرائم الماسة بحقوق الملكية الفكرية الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2017.
- ✓ غسان رباح، حماية الملكية الفكرية والفنية الجديدة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط 3 ، 2016. كريم كارم عبد السلام أبودينا، حماية حقوق المؤلف عبر الأنترنت، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2019.
- ✓ فتوح الشادي و. عفيفي كامل عفيفي، جرائم الكمبيوتر وحقوق المؤلف والمصنفات الفنية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، الطبعة الثانية، 2007.
- ✓ كوثر مازوني، قانون الملكية الفكرية في مواجهة التكنولوجيا الحديثة . التجربة الجزائرية . دار هومه، بوزريعة، 2016.

2. الرسائل الجامعية

أ. مذكرات الماجستير

- .بومعزة سمية، حقوق المؤلف في النطاقين التقليدي والرقمي في ظل التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2016.
- .حداد فضيلة، الحق المعنوي للمؤلف في التشريع الجزائري وتحدياته في البيئة الرقمية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2016.

ب. أطروحات الدكتوراه

- .محمد بن فريدة، الإثبات الجنائي للجرائم المعلوماتية بالأدلة الرقمية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، سعيد حمدين، جامعة الجزائر 1، 2015/12/07.
- .مليكة عطوي، الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية على شبكة الأنترنت، أطروحة دكتوراه، كلية الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 1، 2009، 2010.
- .سوفالو أمال، حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر 1، 2016-2017.

3. المقالات

- .محمد سعيد عبد الله الشيايب، النظام القانوني للنشر الإلكتروني، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 42، العدد 2، 2015.

4. الملتقيات

- .رشا معاوية حاج إبراهيم، استغلال الملكية الفكرية بالوسائل الإلكترونية، ورقة عمل، مؤتمر حماية حقوق الملكية الفكرية في فلسطين. التحديات والآفاق. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009.

II. المراجع باللغة الأجنبية

1 – LIVRES :

- ETIENNE DESHOULIERES, le droit moral de l’auteur sur les œuvres numériques, mémoire de master, université panthéon-assas, paris 2, 2005–2006.
- MIREILLE BUYDENS, droit d’auteur et internet, bureau des affaires scientifiques, techniques et culturelles, sstc, Europe.

2 – SEMINAIRES

ANDRE LUCAS , le piratage sur internet, séminaire national de l'OMPI sur la contrefaçon et le piratage dans le domaine audiovisuel , organisé par l'OMPI en coopération avec le bureau marocain du droit d'auteur, Rabat le 05 et 06 avril 2005, [www.wipo.int/ da/rba/05/12](http://www.wipo.int/da/rba/05/12) , date de téléchargement : le 20/06/ 2016 , 15 :30³¹